عنوان المداخلة:

أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات:

الاقتصاد النرويجي نموذجا

محور المداخلة:التدابير و الإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها،و عرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع.

من اعداد:

د.أمال بن ناصر

- **الرتبة: أستاذ محاضر" ب"**
- **الهاتف النقال:0555687007**
- **البريد الالكتروني: ahlem_bennacer24@yahoo.fr،**
- **المؤسسة المستخدمة: ،جامعة 8 ماي 45 قالمة ،الجزائر**

د .وداد بورصاص

- **الرتبة: أستاذ محاضر" ب"**

البريد الالكتروني:wbouressace@hotmail.fr

- **المؤسسة المستخدمة: ،جامعة 8 ماي 45 قالمة ،الجزائر**

الملخص:

تهدف هده الدراسة للبحث في سبل تخطى مآزق نقمة الموارد "المرض الهولندي" في الاقتصاديات المصدرة للمواد الأولية، على غرار الجزائر ،و دلك بالاعتماد على تجربة من انجح التجارب، و التي حققت قفزة بالاقتصاد المحلي من حيث التنوع و التكامل ، و الرؤى الاقتصادية المبنية على وعي كامل بمخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد في تمويل الاقتصاد. فتجربة الاقتصاد النرويجي تعد تجربة رائدة و من أهم النماذجالتي يمكن أن يحتذى بها في تحاشي نقمة الموارد.

الكلمات المفتاحية:نقمة الموارد،المرض الهولندي.

Summary:

The aim of this study is to explore ways to overcome the problems of the "Dutch Disease" resource scourge in commodity-exporting economies such as Algeria, drawing on one of the most successful experiences, which has achieved a leap in the local economy in terms of diversity and integration, Full awareness of the risks of relying on a single economic resource to finance the economy.

The experience of the Norwegian economy is a pioneering experience and one of the most important models that can be followed in avoiding the resource curse.

Keywords: resource curse, Dutch disease.

تمهيد

لقد شهدت هولندا في السبعينيات من القرن العشرين زيادة كبيرة في ثرواتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال، وعلى غير ما كان متوقع، فقد كان لهذا التطور الجلي انعكاسات خطيرة على الاقتصاد، حيث أصبح "الجيلدر" (العملة الهولندية آنذاك) أكثر قوة وجعل الصادرات الهولندية غير النفطية أقل قدرة على المنافسة، وقد أصبحت هذه المتلازمة تعرف باسم المرض الهولندي، لينتشر فيما بعد استعمال هذا المصطلح للدلالة على نقمة الموارد .

ورغم الأخطار الجسيمة التي تواجهها الدول في ظل نقمة الموارد إلا ان بعض الدول قد نجحت في حماية اقتصادها ، و استفادة من نعمة الموارد لا نقمتها، و لعل من أهم التجارب الرائدة في هذا المجال هو تجربة دولة النرويج، و التي يمكن الاستفادة منها في تحاشي نقمة الموارد بالنسبة للدول المصدرة للمحروقات كالجزائر.

المحور الأول:ماهية المرض الهولندي

أولا:مفهوم المرض الهولندي

تعالجنظرية نقمة الموارد "العلةالهولندية" التقلباتالتيتنجرعنالتغيرالمفاجئوالسريعوالدائملسعر المورد الطبيعيوهذابالنسبةللبلدالمستفيدأيأنالعلةالهولنديةتصفسلوكالاقتصاد جراءالتغيرالمذكورفيسعرالموردالطبيعي (فيبعضالأحيانيتعلقالأمرباكتشافمورد طبيعيوماهيتأثيراتهعلىالاقتصادالمستفيد).[1]

و تعتبرهذهالظاهرةشكلآخرمنالأشكالالتيتعملعلىتغيرسعرالصرف،وأولماظهرت كان ذلك فيهولندا حينماكتشافالغاز فيبحرالشمالالذيعادعليهابعوائدجذبترؤوسأموالكبيرةإلىداخلالبلدوبالتاليأدتإلىارتفاعقيمةالعملةالهولندية،مماسبب هذاالارتفاعإلىضعفالصادراتالغيرالغازيةلهولندا،وقدأطلقعلىهذهالظاهرةحينذاك" المرضالهولندي.[2]

العلة الهولندية أو المرض الهولندي **(Dutch Deasease)**،هوتعبيريشيرعلىنطاقواسعالىالعواقبالضارةلحدوثزياداتكبيرةفيدخلبلدمانتيجةلاعتمادهعلىتصديرمنتجواحد.

و تعتبر مجلة **The économiste** البريطانية أولمناستخدممصطلحالمرضالهولندي،حيثأطلق علىمشكلازدهارالموادالأوليةمنقبلالإقتصاديينالكينزيين،[3] وذلكعندمناقشةمشكلاالتراجع الصناعيالناجمعنبترولبحرالشمال.

لمتقتصرهذه الظاهرة علىالبلدانالناميةولاعلىصادراتالمحروقاتولاحتىعلىصادرات الموادالأولية،إذأننفسالتأثيراتالتيأحدثهاازدهارصادراتالمحروقاتلوحظت بالنسبةلصادراتالنحاسالزامبيةوالكاكاوالغانية.[4]

---

[1]: عبد القادر دربال و دقيش مختار،**العلة الهولندية:نظرية و فحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986 -2006**،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد11، 2011،ص 112.

[2]:محمدبنبوزيان،**تغيرات سعر النفط و الاقتصاد النقدي في الجزائر**،مجلة اداء المؤسسة الجزائرية،العدد 2،2013،ص 7

[3]: Rowtron R-wells (1983), **"de l'industrialisation" Cambridge Journal of Economics**, Vol 05, PP 215-39.

[4]: Abdelkader Sid AHME, **: Du Dutch Disease A L' Opep Disease Quelques Considérations Théoriques Autour De L'industrialisation Des Pays Exportateurs De Pétrole** , international

وقد شجعت قفزة أسعار السلع الأولية خلال فترة السبعينات بالاهتمام بشكل أكبر باقتصاديات المواد الأولية و برزت في هذه الفترة دراسات حول نظرية المرض الهولندي كإطار للعلاقة بين الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي.[1]

و

تبقىهذهالنظريةمحققةوصالحةالتطبيقنظراللفرضياتالصلبةالتيتقومعليها،فهيإنحصلتعلىهذهالقيمةفيالأدبياتالاقتصاديةفالفضل يرجعبالدرجةالأولىإلىالتوافقوعقلانيةالفرضياتالتيبنيتعليها. [2] .

ثانيا:النماذج المفسرة للعلة الهولندية:

هناك العديد من الأعمال الرائدة التي سعت لتفسير المرض الهولندي كأعمال كل من:

W.Max Corden، **J.Petter Neary** ، **Wijnbergen**، اضافة إلى أعمال**R.Gregory** الذي لم يذكر هذا المصطلح إلا أن دراسته كانت تعالج نفس اعراض هذه الظاهرة الاقتصادية.

1-نموذج:(1976) Gregory:

إنالفكرةالتيتقولبأنالانتعاشالكبيرفيتصديرالمواردالطبيعيةيؤديإلىتراجعنسبيفي،القطاعاتالاقتصاديةوخاصةقطاعالمنتجاتالصناعيةتعو دإلىسنة**1976**فيأعمال[3] **Gregory**وفيدراستهلهذه،اهتمهذاالاقتصاديبالتركيزعلىالتغيراتالهيكليةالتيطرأتعلىالاقتصاد الأستراليبعدالتطورالكبيرالذيشهدهقطاعالمناجم،حيثوضع نموذجامبسطاوضح**Gregory**منخلالهتأثيرالأسعارالمحليةعلىعرضالصادراتوالطلبعلىالواردات.

وتوصلت الدراسة الى أناكتشافاتالمواردالطبيعيةوالمنجميةفيأيدولة تؤديإلىنموفيعرضالصادراتوبالتاليإلىفائضفيميزانالمدفوعات،وينجمعنهذا الفائضإما،ارتفاعفيسعرالصرفالحقيقيللعملةالمحليةنتيجةزيادةأسعارسلعخارجالتبادل التجاريبالنسبةلأسعارسلعالتبادلالتجاري،أوارتفاعفيمعدلالتضخمالمحلي.

وقدوضع **Gregory**نموذجه على أساس الفرضيات التالية:

- ✓ ثباتمحدداتالتبادلالتجاريالدولي.

---

journal of development economics, spring 1986, **The pakistan institute Of development economics,** p :898

[1]: انيسة بن رمضان ، بلمقدم مصطفى،**الموارد الناضبة و اثرها على النمو الاقتصادي:دراسة حالة البترول في الجزائر**،مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد 15،جوان 2014،ص 294.

[2]:عبد القادر دربال و دقيش مختار،مرجع سبق ذكره، ص112.

[3]: R. Gregory**, Some implication of the growth mineral sector** , Australian Journal of the Agricultural Economics , 20 Aout 1976 , P:05 .

- ✓ وحداتالصادراتوالوارداتتماختيارهاعلىأساسأنكلوحدةصادراتتبادلبوحدةواردات.
- ✓ النموذجيلغيحركةرؤوسالأموالويتمحورتحليلهفقطعلىالميزانالتجاري.
- ✓ الأسعارالنسبيةللوارداتتتحددفيالأسواقالعالميةدونأنيكونللاقتصادالأستراليتأثيراعليها،وبالمقابلفإنالسلعخارجالتبادلالتجارياريالدوليتحددسعرهافيالسوقالمحلي بتقابل كل منالطلبوالعرضالمحلي

ومنخلالوضعهلهذاالنموذجالبسيطفإنهذاالاقتصاديحاولتوضيحالصعوباتالتييمكنأن يواجههاقطاعالمنتجاتالصناعيةفياقتصادوفرةالمواردالطبيعية،ويمكنتوضيحالنموذجالذي وضعه **Gregory** فيالرسمالبيانيالممثلعلىالشكل التالي:

الشكل رقم 1: نموذج Gregory

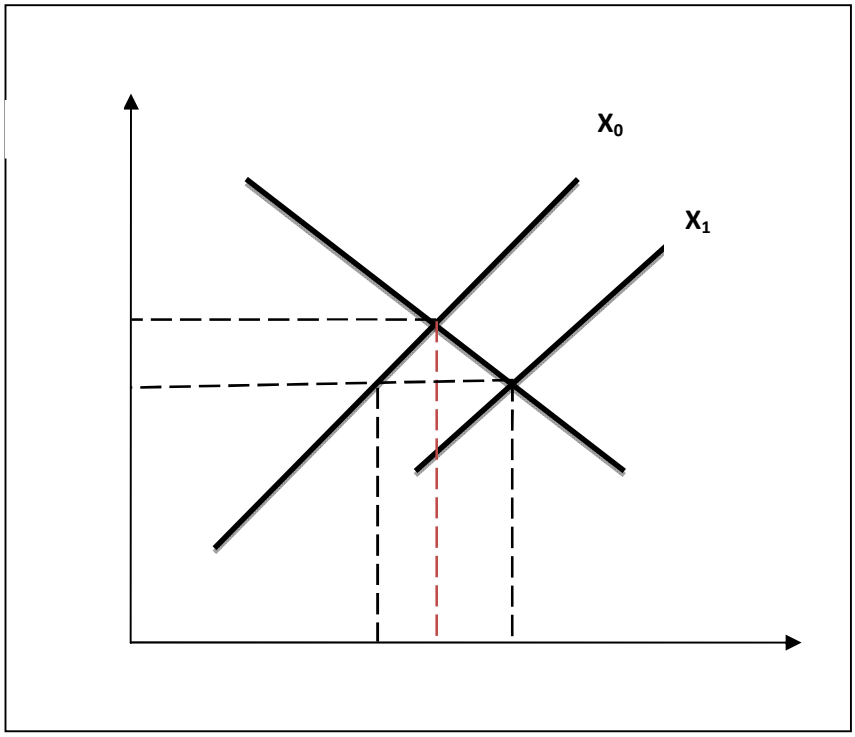

حيث:

q:تمثل حجم الصادرات و حجم الواردات

TCR:سعر الصرف الحقيقي

X:حجم الصادرات

M:حجم الواردات

المصدر:شكوري سيدي مُحَّد، ,وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي، اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،2012،ص 13

حسبGregory تؤدي زسادة حجم الصادرات نتيجة اكتشاف مورد طبيعي كالنفط او الغاز الى انتقال منحنى الصادرات من X_0الىX_1 ،و هدا يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي من p_0الىp_1 ،فترتفع أسعار المنجات القابلة للاتجار المحلية مقابل نظيرتها الأجنبية،فيرتفع الطلب على هده الاخيرة مما يؤدي لانتقال حجم الواردات من q_0الى q_1 او من النقطة Bالى Aفنكون امام حالة عجز في الميزان التجاري.

2-نموذجCorden and Neary :

ومناجلتقريبوتوضيحاثرالأزمةالخارجيةالموجبةطرحتالنظريةمجموعةمنالنماذج، وفيمايليفإننانختارالنموذجالمقدممنطرف Corden and Neary،لأنهيقدمتحليلرائعوبسيط.

فمنخلالهذاالنموذجتمكنالاقتصاديينالمذكورينمنتقديماثراكتشافموردطبيعيعلى الاقتصادالمستفيد،معتبرينحالةأزمةخارجيةموجبةأومتوقعةأنتكونكذلك. و دلك من خلال الدراسة المسماة « قطاعالمنتعشوانحلالالتصنيعفياقتصادصغيرومنفتح استطاعكلمنالاقتصاديينالسابقينالذكراستخلاصأثرين بارزينوأساسيينفيالمدىالقصير :أثرالإنفاق**Spending Effect**وأثرتنقلعواملالإنتاج **Resource Movement Effect** وحتىنعطيصورةأوضحوأشمل،فإنالرسمالبيانيأسفله يلخصأثريالعلةالهولندية.إذاقلناأنالإنتاجيحتاجإلىعاملين،أيأنالإنتاجماهوإلاحصيلةهذينالعاملينونسبةاستخدامكلعامل،ليكن[1]:

$$Qi= \delta L(Li)+ \delta k(ki) \; . \; .....1)($$

الشكلرقم 2:آثارالأزمةالدائمةعلىالاقتصادالكلي

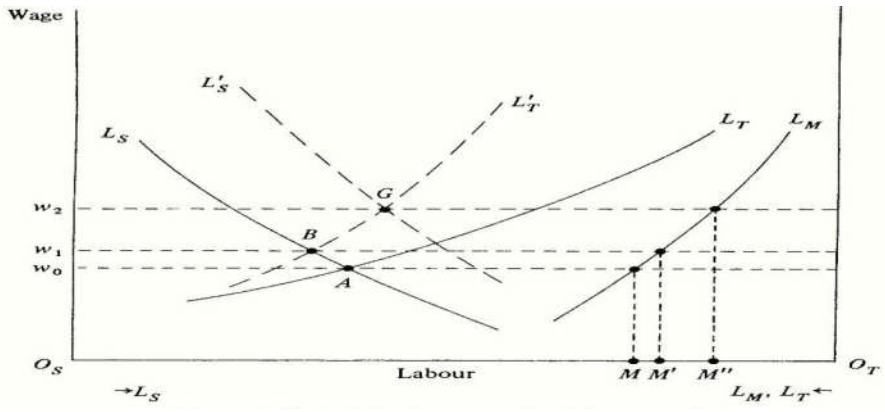

المصدر:عبد القادر دربال و دقيش مختار،**العلة الهولندية:نظرية و فحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986 –2006**،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد11، 2011،ص 113.

بحيثأنالسعرلابدأنيضمنتغطيةتكاليفالإنتاجعلىالأقل،أي:

$$Qi= \delta L(wi)+ \delta k\,(ri) \; . \; .....(2)$$

δ:هينسبةالعاملالمستخدم

L،k:هماعامليالإنتاج

Q: الكميةالمنتجة؛

w،r:سعرعواملالإنتاجالمستخدمة،

[1]: عبد القادر دربال و دقيش مختار،**المرجع سبق ذكره**،،ص 113.

i:قطاعمعين(قطاع السلع الغير قابلة للاتجار ، قطاع السلع القابلة للاتجار ،أو القطاع المنتعش).
إذنكلتغيرفيالسعرسيغيرمعهسعرعواملالإنتاج .نعلممنجهةأخرىأن الأجرموحدبينالقطاعات.
(Wi= W):والإنتاجيةالحديةللعمليجبأنتساويالأجرالحقيقي،أي:

$$W = MP\ Li$$

إنالمقارنةالتيتعطيهاالعلاقة"1" مهمةحيثأنهاتبينالعلاقةالثنائيةبينالكميةالمنتجة وكميةعناصرالإنتاجالمتوفرة.
إذاكناعلىمستوىالمدىالقصيرمعإمكانيةتنقلعنصرإنتاجيواحديمكنناأننضعكميةالإنتاجعلىمحورالسيناتو الأجرالنسبي (المعبرعنهبالسلع القابلة للاتجار) على محورالعينات،وتبينالمنحنياتالثلاثالطلبعلىعنصرالعملللكلقطاع،حيثالكمية المشغلةفيالقطاعالغيرتبادليتقرأمنالمسافة O_s إلى A ،والكميةالمطلوبةمنقطاع السلع القابلة للاتجار معبرعنهابالمسافة A إلى M الكميةالمتبقيةيستفيدمنهاالقطاعالصناعي(من M إلى O_T) ويعطىالأجرالنسبيالموحدبـ w_0 .
إنحدوثصدمةخارجيةموجبةسيؤثرعلىالسعرهذاما يقللمنكلفةاليدالعاملةفيالقطاع،الشيءالذيسيعطيفرصللربح .
إذنينتقلمنحني القطاعالتبادلي LT مؤثرابذلكعلىالأجرالتوازنيالذييرتفعإلى w_1 ،ويتقاطع LS و L'T فينقطة توازنجديدة B .
فيهذهالنقطةيتمإعادةتوزيععنصرالعملبينالقطاعات :فيرتفعفيالقطاع التبادليوينخفضفيالقطاعالغيرالتبادلي .
إنانخفاضاليدالعاملةفيالقطاعالغيرتبادلييخلق حالةفائضطلبعلىهذاالسلع .منجهةأخرىنعلمأناثرالدخليغذيسعرالسلعالغير تبادلية،ممايجعلمنهقطاعمربح (هذامايؤديإلىزيادة i حيث طلباليدالعاملةلصالحالقطاع،دافعابمنحنىالسلعالغيرتبادليةإلىالتنقلنحواليمينإلى L'S ممايعدلمعهالأجرالتوازنيإلىمستوياتأعلى w_2 وينتجعنهذاالهيكلةالجديدةتعديلفي نقطةالتوازنمن B الى G والىهذاالمستوىالجديدينخفضعنصرالعملفيالقطاعالصناعي،إلى والتبادليككل .وكخلاصةلذلك،فانالقطاعالصناعيتعرضلتنقلمزدوجلعنصرالعمل :اثرتنقلعنصرالعمل(المسافةبين (M و M')واثرالإنفاق(المسافةبين(M' و M'') وعليهيتضحلناأنأزمةخارجيةموجبةلهااثرينعلىمستوىسوقينمتباينين:
*اثرالإنفاقالذييخصسوقالسلع،و *اثرتنقلالعناصرالذييرتبطبسوقعواملالإنتاج

3-نموذج Corden :أثرحركةالمواردوأثرالنفقات

فيدراسةقامبها(1984)[1] Corden وضعنموذجاجديدايشرحمنخلالهظاهرةالمرضالهولنديو قدأطلقعلىهذاالنموذجتسميةالنموذجالأساسي وينطلقهذاالنموذجمن فرضيةوجوداقتصادصغيرمفتوحيتكونمنثلاثةقطاعات(2):

[1]: *Corden,M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation" ,Oxford Economic Papers , NewSeries , Vol 36 , Nov.1984 ,P : 360-363.*

1 -القطاعالمزدهر *Booming Sector* " B

وهوالقطاعفيحالةارتفاعمفاجئلأسعارالمنتجات،والذييمكنأنيكونقطاعالمحروقاتأوقطاعتصدير المادةالأوليةخلالفترةارتفاعالأسعار،استغلالاكتشافآبارالبترولأوتغيرتكنولوجيمخفضللتكلفة.

2 - القطاعالمتأخر، *Lagging Sector*L "

يتمثلفيالقطاع المصدرللسلعالقابلة للاتجار خارجياغيرالمواردالطبيعية،ويشملكلمنقطاعالمنتجاتالصناعيةالمحليةوالقطاعالفلاحي

3- قطاعالسلعغيرالقابلةللاتجار " *Non-Traded Goods* " N :أيأن هده المنتجاتليستمحل مبادلةخارجية،وتتمثلخاصةفيقطاعاتالخدمات،البناءوالنقلومختلفالأشياءالتييصعب استيرادهاوتصديرها،وتتحددالأسعارفيهمحليابتقابلكلمنالعرضوالطلب.

كمايفترض Corden أنلكلقطاععاملإنتاجخاصبه"رأسالمال"وعاملإنتاجمتحرك ومشتركبينكلالقطاعات"العمل"،وافتراضثباتمخزونالعواملمعمرونةأسعارها،ولغرض تحليلالآثارالحقيقيةعلىالاقتصادفإنالنموذجيتركجانبا منالجوانبالنقدية.

ومن هدا المنطلق بدأ Cordon تحاليلهلنموذجمتوسطالمدةأومايسمىبنموذجاللب.

يضمعاملامتحركاواحدهوالعمل،أماعواملالإنتاجالأخرىفهيخاصةبكلقطاعمنالقطاعاتالثلاثة،ورأسالمالهوكذلكديناميكيادولياومخزونكلالعواملثابتة،لكنعاملالأسعارمرن.

إنالنموفيالقطاعالمزدهرلهأثرين:

أ- أثرالإنفاق

إنالإنفاقعلىقطاعالسلعغيرقابلةللاتجاريؤديإلىرفعأسعارهافيالمدىالقصير،وهذاسيؤدي إلى المساعرةالحقيقيةللعملةالوطنية،ورغمأنعائداتالصادراتالمزدهرة،ستتفققكذلكفيالقطاعالمتأخر، وبالتاليلاتؤديإلىارتفاعأسعارالسلعالقابلةللاتجار،لأنأسعارهاتتحددفيالأسواقالدولية،ويواجه الطلبعلىالسلعالقابلةللاتجارعبرالواردااتالإضافية،

وكلماارتفعسعرالسلعغيرالمتاجرفإنالعملينجذبمنالقطاعالمتأخرإلىالقطاعالسلعغيرقابلةللاتجارمايؤديإلىانخفاضالإنتاجفيالقطاعالمتأخر .

ب- أثرالموارد

عندماترتفعالزيادةفيأسعارالقطاعالمزدهر،الناتجالهامشيللعملفيذلكالقطاعيكونأثرحركة الموارد نشطا،ويؤديإلىانتقالالعملمنكلاالقطاعين :القطاعالمتأخر،وقطاعالسلعغيرالقابلةللاتجارإلى القطاعالمزدهر.

وبسحبأثريالإنفاقوالمواردالعملمنالقطاعالمتأخر،فإنحركةالعملمنالقطاعالثانيإلىالدول

---

(2): علي بن قدور، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر**، اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،2013،ص 219-222

تسمىبالتراجعالمباشرفيالتصنيع،ويؤديتدفقالعملخارجقطاعالسلعغيرالقابلةللإتجارمعأثرالإنفاق، إلىحركةإضافيةللعملمنالقطاعالمتأخرإلىالقطاعالسلعغيرالقابلةللاتجار ويسمي Cordon هذهالظاهرة بالتراجعغيرالمباشرللتصنيع."

وعندمايكونالقطاعالمزدهرهوقطاعالبترولفإنهذاالقطاعقدلايستخدمسوىكميةقليلةمن العملوهومايعنيإلغاءأثرالمورد،وفيهذهالحالةفإن التغيرالوحيديتمثلفيارتفاعسعرالصرف،وهوما يؤديإلىانخفاض إنتاجالقطاعالمتأخروزيادةإنتاجقطاعالسلعغيرقابلةللاتجار،وعندتوسيعالنموذجذيالثلاثة قطاعاتإلىالمدىالطويلفإنهيمكنالحصولعلىنتائجهامة.

المحور الثاني:تجربة الاقتصاد النرويجي في تجنب نقمة الموارد:

سعت الحكومة النرويجية عقب اكتشاف النفط عام 1969 للبحث في كيفية حماية الاقتصاد من المرض الهولندي ، والبحث في كيفية تجنب الآثار السلبية على القطاع الصناعي المتخصص في صناعة الشحن والنقل، والقطاع الزراعي المبني على صيد الأسماك. ولم يتم صرف الكثير على البنية التحتية لأنها كانت منشأة مسبقاً، ولكن بالمقابل تم استهداف دعم الرفاهية عن طريق دعم القطاع الحكومي والخدمات الحكومية من تعليم وصحة، بالإضافة إلى التركيز على دعم القطاع الخاص والمحافظة على معدل الإنتاجية المرتفع. فقامت الحكومة بتخفيض سن التقاعد لفتح فرص أكبر أمام الشباب، وزادت دعم المنتجات الزراعية، وتوسعت في سياساتها الصناعية، وقامت بخفض الضرائب بشكل بسيط، ففي الثمانينات قامت الحكومة ببحث أفضل السبل في إدارة الموارد النفطية، وفصلها عن الإنفاق الحكومي حيث قامت بإنشاء الصندوق السيادي عام 1990، وبدأ تفعيله عام 1996، أي بعد 27 عاماً من بداية إنتاج النفط، وفي النهاية استطاعت الحكومة النرويجية أن تجعل إيرادات النفط لا تزيد عن 30٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية، وأن يشكل القطاع النفطي 23٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، حسب إحصائيات عام2013 .[1]

أولامراحل اكتشاف و إنتاج النفط في النرويج:

أساسأسطورةالنفطفيالنرويجيرجع إلىاتفاقيةجنيفالدوليةالتيوقعتفي سنة 1958،و تنصهذهالاتفاقيةعلىأن الدول الساحلية لها حق الولاية فيمايتعلق باستثمارالمصادرالطبيعيةالتيتوجدتحت سطحالأرضفيالمناطقالساحليةالتي تحاذيالأرضاليابسةفيهذهالبلدان.

و الغريبأنالنرويجفيوقتها كانتإحدىالدولالتيلمتؤيد،أوعلىالأقل ترددتفيتأييدهذهالاتفاقية،علىالرغممن أنها أعطتالبلدفيالنهايةحقالولايةعلىمساحاتساحليةشاسعة.

---

[1]:صندوق النرويج السيادي،هل هو الحل السحري؟ على الموقع:https://noufalsharif.wordpress.com/tag

فيالحقيقةفإنالنرويجلمتصادق علىالاتفاقية حتىأبريلالعام 1971 معهذافلقدسعتالنرويجفيهذهالأثناءإلى توطيدولايتهاعلىساحلهاالقاري.

ابتداءمنالعام 1959 أخذتمديريةالمسحالجيولوجيفيالنرويج تجري مسوحامغناطيسيةعلى الأرضاليابسة،وفيالعام 1963 أجرتالمديريةمسحالثمانيةمقاطعجيوفيزيائية(مغناطيسية وجاذبية) فيمنتصفالساحلالقاريالنرويجيمن « لوفوتن » إلى « مورا» وقدأثبتتهذهالمقاطعاوجودطبقاترسوبيةسميكةفيالمنطقة[1].

فيالتاسععشرمنيوليو 1966 بدأتشركةأسّوبحفرأولبئرعلى الساحلالقاريالنرويجي،وأدىهذاالحدثالتاريخيإلىخلقأولشعبة –ولوصغيرة –تتفرغلأمورالنفطتحتدائرةالمعادنفيوزارةالصناعة.

ومرت عملية اكتشاف، و إنتاج النفط في النرويج بأربع مراحل أساسية و يمكن تلخيص أهم أحداث كل فترة في الجداول التالية:

تسلسلالأحداثفيفترةالتأسيس(1958 – 1969)

1958	توصلمؤتمرجنيفإلىاتفاقدولي، مديريةالمسحالنرويجيةتستبعدوجودالنفطفيبحر الشمال.
1959	اكتشافخرونكنفيهولندا، مديريةالمسحالنرويجيةتُجريبأولمسحمغناطيسي.
1962	شركةفيليبسالأمريكيةتطلبامتيازايشملكلاالساحلالقاريللنرويج.
1963	أولمسوحمغناطيسيةجويةعلىالساحلالقاريتتبعهامسوحزلزالية، صدورإرادةملكيةتعلنسيادةالنرويج، صدورقانونيثبتسيادةالنرويجعلىساحلهاالقاري،شركة فيليبستحصلعلىرخصةللقيامبمسحزلزاليفيبحر الشمال.
1964	إصدارأولترخيصللقيامبمسحاستطلاعي، حكومةالمملكةالمتحدةتصادقعلىاتفاقيةجنيف
1965	النرويجتتمالمفاوضاتمعالمملكةالمتحدةوالدنماركحولالحدودالبحرية، أولاشتراكللشركاتالأهليةالنرويجيةفيامتيازاتالنفط، تشكيلمجلسالنفط.
1966	تأسيسدائرةالنفطفيوزارةالصناعة،شركة إسوتبدأأولبئرفيرقعة 8 /3.
1967	نظامالسلامةيصبحساريالمفعول.
1968	أولتصريحصحافيحولاكتشافحقل «.كود»
1969	معهدالأبحاثالعلميةيبدأمسوحهعلىالساحلالقاري، ابتداءالحفرفيأولبئرفيحقلأكوفيسك.

ص25

المصدر: فاروقالقاسم،**النموذج النرويجي:إدارة المصادر البترولية**،عالم المعرفة، الكويت،2010،ص 25.

تسلسلالأحداثفيفترةالنمو(1970– 1978)

1970	اكتشافحقولغربأكوفيسك،الدفيسكوتور،تعيينلجنةلاقتراحأنظمةللسلامة،تصريحصحافييعلناكتشافحقلأكوفيسك، شركةفيليبستطلبترخيصاللقيامبإنتاجتجريبيفيحقلأكوفيسك.
1971	حقلأكوفيسكيعلنحقلاتجاريا،تقديمتقريرمنلجنةخاصةحولالتنظيمالحكوميللنفط،النرويجتصادقأخيراعلىاتفاقيةجنيف، إعلاناكتشافحقلفريغ،بدايةالإنتاجالتجريبيفيحقلأكوفيسك.
1972	اكتشافحقولأداوالبوشل،إعلانفريكحقلاتجاري،البرلمانالنرويجييصادقعلىتكوينالجهازالحكوميالجديدلإدارةالنفط إصدارالإرادةالملكيةبخصوصالتنقيبواستثمارمصادرالنفط.
1973	مديريةالنفطالنرويجيةتبدأمسوحهاالجيوفيزيائية،اكتشافحقلفريغالشرقي.،نصبمنصة(بلاتفورم)أكوفيسكالأسطواني.
1974	أولمنصةلحقلفريغتفقدقاعدها،اكتشافحقلستاتفيورد، اصدار التقريرالرقم 52 للبرلمانالنرويجيحول « النفطوالمجتمعالنرويجي» ،إعلان منطقة هايمدالحقلاتجاريا، بدأالإنتاجفيحقلاكوفيسك،إعلانمنطقة ستاتفيوردحقلاتجاريا. تعييناللجنةالخاصةباقتراحنظامبتحسيناستخلاصالزيت.
1975	إصدارقانونخاصلتعديلبعضالأمورالمتعلقةبضرائبالنفط.

[1]: فاروقالقاسم،**النموذج النرويجي:إدارة المصادر البترولية**،عالم المعرفة، الكويت،2010،ص 23–26.

1976	إصدار إرادة ملكية حول السلامة في عمليات الإنتاج ،تقديم خطة لبناء حقل فالها للسلطات النرويجية. تعليقات على تجاوز ميزانيات التكلفة في بحر الشمال في تقرير للبرلمان رقم 12 ،قضية رسالة من مديرية النفط النرويجية إلى الشركات في حقل ستاتفيورد ،مديرية النفط النرويجية تبعث لأصحاب الترخيص رسالة حول منصة أيفي ستاتفيورد.
1977	إعلان تشكيل لجنة الأنابيب داخل الوزارة، السيطرة على انفجار بر افو في 3 مارس 1977 ،تقرير للبرلمان حول نقل النفط إلى الشاطئ من حقل فالهال، إصدار ترخيص لنقل النفط إلى الشاطئ من حقل فالهال ،بداية الإنتاج من حقل غرب أكوفيسك، بداية الإنتاج من حقل كود.
1978	الوزارة تبدأ في سياسة الاتفاقيات التقنية، تكوين وزارة جديدة للتفرغ لأعمال النفط، إصدار أنظمة حول أبراج الإنتاج والخدمات التابعة. بداية الإنتاج من حقل البوشل، بداية الإنتاج من حقل تور .،تعيين لجنة خاصة للنظر في التجاوزات الميزانية في عمليات بحر الشمال. إصدار نظام مؤقت حول تحسين الاستخلاص.

المصدر: فاروق القاسم، **النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية**، عالم المعرفة، الكويت، 2010، ص48.

تسلسل الأحداث في فترة التدعيم (1979– 1986)

1979	إقرار المشروع الرائد لضخ الماء في حقل أكوفيسك، انشاء لجنة مفاوضات الغاز برئاسة ستاتويل ،إصدار التعليمات فيما يتعلق بالإشراف الذاتي، بداية الإنتاج في حقل ألدفيسك، توقيع معاهدات توحيد حقول ستاتفيورد ومير تشيسونبين النرويج والمملكة المتحدة، بداية الإنتاج من منصة ستاتفيورد، إعلان اكتشاف الغاز في حقل ترول، بداية الإنتاج من حقل إدا.
1980	قبول التقرير الرقم 35 في العام 1979-1980 من قبل البرلمان ، فتح المناطق الشمالية لعمليات النفط. إصدار التقرير من لجنة التكاليف، بداية الإنتاج من حقل مير تشيسون.
1981	أول اكتشاف في المناطق شمال خط العرض 26 ،ستاتويل تتولى مهمات المشغل في حقل غولفاكس. بداية الإنتاج من حقل شمال يشر قفريك، بداية مشروع ضخ الماء التجريبي في أكوفيسك.
1982	اتخاذ قرار بتطوير حقل أولا ،تعيين نورسك هايدرو كمشغل لحقل أوسبرك، تعيين لجنة لتقرير سرعة السير في العمليات النفطية، بداية الإنتاج من حقل فالهال. ،بداية الإنتاج من منصة ستاتفيورد.
1983	بداية البناء بمنصة غولفاكس أليف، بداية الإنتاج من حقول شمال الشر قفريغو أودين، تعيين لجنة حكومية لتنسيق بيع الغاز. بداية تكوين صندوق النفط، إعفاء من بعض الضرائب مساندة لمشروع ضخ الماء في أكوفيسك
1984	تأسيس لجنة مفاوضات الغاز ،بداية العمل في إنشاء حقل هايمدال، بداية الإنتاج من حقل أودين، إقرار خطة تطوير حقل أوسبرغ. تعديل دورستاتويل من قبل البرلمان، إتمام مشروع ضخ الماء التجريبي أكوفيسك، اكتشاف الانخفاض في قعر البحر في أكوفيسك.
1985	تأسيس لجنة مفاوضات الغاز، بداية مشروع سبور للأبحاث، بداية تدفق الغاز خلال ستاتبايب إلى كورستو. رفض عقد بيع الغاز منسلايبنر .،إقرار قانون النفط، بداية الإنتاج من منصة ستاتفيوردسي.
1986	إقرار خطة تطوير لغولفاكس رقم 2 من قبل البرلمان، اكتشاف في كلمنغيدا، هايدرون، سليبنر وفسلفريك. بداية العمليات فيها التنبا نكن، تعديل خطة الإنتاج في أوسبرغ إلى حقل الغاز ،إعلان حقل شر قسليبنر مجدي اتجاريا. إقرار خطة تطوير ترول رقم 1 ،بداية الإنتاج من حقل أولا وهايمدال، إقرار مدأنبوبز يبايب مبدئيا، توقيع عقد بيع الغاز من حقل ترول، تعديل نظام الضرائب لتشجيع نشاط العمليات، هبوط في أسعار الزيت، نورسك هايدرو تمنح رقعة 52/1، إقرار خطة تطوير ترول رقم 1 ،بداية إنتاج تجريبي في حقل أوسبرغ. الحكومة النرويجية تخفض الإنتاج بمقدار 01 % من الإنتاج الإجمالي، بداية الإنتاج من حقل أولا. غولفاكس A مستعد للإنتاج ،إعلان حقل هايدرو نمجدي اتجاريا.

المصدر: فاروق القاسم، **النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية**، عالم المعرفة، الكويت، 2010، ص ص 100-101.

تسلسل الأحداث في فترة ما قبل النضج (1987– 2000)

1987	إعلان حقول سنورَّه وبراغ هودراوغنور قعة 30 /6 حقول امجدية تجاريا ،البرلمان يوافق على 25 مليار كرونة نرويجية كحد أقصى لمستوى الاستثمار، مديرية النفط النرويجية تعلن لأول مرة وجود نموسلبي في احتياطي النفط. تأسيس اللجنة الوطنية لمفاوضات الغاز ، ستاتويل تتولى دور المشغِّل في حقل ستاتفيورد. موافقة البرلمان على تطوير حقل يغداوفسلفريك.
1988	الموافقة على تطوير حقل هود، إنهاء الإنتاج التجريبي في أوسبرغ ، بداية الإنتاج من غولفاكس. الموافقة على المرحلة الثانية من مشروع حقن الماء في حقل الكوفيسك، عقد ندوة خاصة في مديرية النفط النرويجية حول الحفر الأفقي، .بداية الإنتاج من فريغ الشرقي، بداية الإنتاج من حقل تومّاليتن، بداية الإنتاج الطبيعي من حقل أوسبرغ.
1989	تقديم طلب لتطوير حقل براغة، فتح مناطق نورلاند 5 و 6 و 7 للمسح الزلزالي، تقديم طلب تطوير حقل هايدرون. تقديم طلب تطوير الجزء الشمالي من حقل ستاتفيورد، بداية الإنتاج من حقل فسلفريك، تقديم طلب لتطوير شر قستاتفيورد.
1990	الحكومة توقف عملية تخفيض الإنتاج بنسبة 10 في المائة.
1992	بداية مشروع « كراين» في المملكة المتحدة ومشروع « .نورسوك» في النرويج.
1993	مديرية النفط النرويجية تبدأ حملة مركزة لتحسين الاستخلاص، الوزارة تعين « نورسوك» للنظر في إمكانات تخفيض التكلفة.

1994	نورسوكتقدمتقريرهاحولتقليلالتكلفة.
1995	بدءنقلالغازعنطريقيوروبايبرقم 1 إلىدورنم.
1996	سنقانونالنفطلسنة1996
1997	إصدارأنظمةالنفط1997
1999	ستاتويلونورسكهايدرويتقاسمانحصصشركةساغا، تدشينخطأنابيبيوروبايب2 .

المصدر:فاروقالقاسم،**النموذج النرويجي:إدارة المصادر البترولية**،عالم المعرفة، الكويت،2010،ص143.

ثانيا:خصائص الاقتصاد النروجي:

الاقتصاد النرويجي هو معقل للرأسمالية مزدهرة الرفاه ، ويضم مجموعة من نشاط السوق الحرة والتدخلات الحكومية. وتسيطر الحكومة على المجالات الرئيسية ، مثل قطاع النفط الحيوي ، على نطاق واسع من خلال مؤسسات الدولة ذات الأغلبية التي تملكها. والغنية بالموارد الطبيعية في البلاد من الموارد الطبيعية النفط والطاقة الكهرومائية ، والأسماك ، والغابات ، والمعادن، ويعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط الذي يمثل ما يقرب من نصف الصادرات وأكثر من 30% من عائدات الدولة. النرويج هي خامس أكبر مصدر للنفط و ثالث أكبر مصدر للغاز في العالم ؛اختارت النرويج على البقاء بعيدا عن الاتحاد الأوروبي خلال استفتاء في نوفمبر 1994.[1]

1–الاقتصاد النرويجي قبل عهد النفط:ليسهناكأيشكبأنظروفالنرويجقبلاكتشافالنفطكانتأكثرملائمةللنجاحإذاماقورنتبغيرهامنالدولالتيسبقتهافيدخولصناعةالنفط،ومنبابالتذكيربهذهالظروفالمشجعةنذكرمايلي:[2]

أ_ الناحيةالاجتماعية

:عندبدايةصناعةالنفطفيالنرويجكانالبلدمنالناحيةالاجتماعيةيتمتعبمجتمعمنظمومستقرعلىمستوىعاليللمعيشة،وحيثتتوفرالعنايةالاجتماعيةلكلالمواطنينبدوناستثناء، بفضلهذاالأمانالنفسيللمواطنين،وبحكمجمالالطبيعةالنرويجية،كان(ومايزال) النرويجيونيميلونفيأسلوبحياتهماليوميةالتفضيلالقيمالمعنويةوالروحيةعلىالقيمالمادية.

ب_ الناحيةالسياسية:كانتالنرويجقبلبدايةالتنقيبعنالنفطتتمتعبديمقراطيةراسخةوجهازحكوميمتمكنوفعال، وكانتالنرويجومازالتتعتبربلداًمسالماًيدافععنحقوقالإنسانويؤمنبالتعاونالدوليمماجعلهافيموقعالاحترامواالثقةلدىبقيةالبلدانوالشعوب.

ج_

الناحيةالثقافية:فلقدكانالبلدومازاليتمتعبمستوىعاليللثقافةالعامةمعتقنيةناميةومتطورةومستوىمرموقفيالثقافةالجامعيةوالبحوث.

د_الناحيةالاقتصادية:كانتالنرويجتتمتعباقتصادمتكامل،ومنتعشيتميز بأساسصناعيمرموقبحكمتوفرالشلالاتالطبيعية وتتميزالبلدبمصادرمستدامةللطاقةأدتإلىانخفاضاستيرادا

---

[1]: https://ar.wikipedia.org/wiki:

[2]:فاروقالقاسم،**النرويجكسبتنعمةالنفطوتجنبتنقمته المعالمالمميزةللنهجالنرويجي** ،أوراقورشةالعملفيفيينا المخصصةللجنةالنفطوالطاقةفيمجلسالنوابالعراقي،بالاشتراكبينمنظمةالأوبكومعهدالعراقللطاقة،تشرينالأول2010 .

تهالنفطيةمقارنةببقيةدولأوروباالتيكانتتعتمدكلياًعلىاستيرادالنفط،وكماهومعروففإنللنرويجتقاليدطويلة ،ومتطورةفيكلمنالملاحة،صيد،الأسماكمماأدىإلىتجارةواسعةالنطاقخاصةمعأوروباو أمريكا.

2- الاقتصاد النرويجي بعد عهد النفط:يتميز الاقتصاد النرويجي بعد اكتشاف النفط بالخصائص التالية:[1]

أ_ التركيز العالي على دعم القطاع الخاص: بالرغم من كبر حجم القطاع الحكومي فان اقتصاد النرويج يتبع النظام المختلط الذي يمزج بين حصة الحكومة وحصة القطاع الخاص في الاقتصاد، فتوفر الحكومة مستشفيات كبيرة عامة ومدارس عامة ومعظم شركات النفط مملوكة للحكومة، ونسبة امتلاك الحكومة للشركات المدرجة في سوق الأسهم حوالي 30٪، وفي نفس الوقت تفرض الحكومة ضرائب عالية على المواطنين لم تنخفض كثيراً بزيادة إيرادات النفط. إلا أن التركيز عالٍ جداً على دعم القطاع الخاص فهم لا يرون أن هناك تعارض بين كبر حجم القطاع الخاص وكبر حجم القطاع العام، بالعكس فقد يؤدي القطاع الحكومي الكفؤ إلى دعم القطاع الخاص عن طريق تحسين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم التوظيف، والدليل هو تصنيف النرويج في المؤشرات:

حيث يصنفمؤشر البنك الدولي النرويج في سهولة أداء الأعمال في المرتبة السادسة من أصل 185 دولة، و في النزاهة السابعة من أصل176 ،أما من ناحية الانفتاح التجاري تصنف الثامنة من أصل 125 ، في حين حسب مؤشر التنافسية تصنف11 من أصل148 دولة (حسب إحصائيات 2013).

ب_ ارتفاع نسبة التشغيل والإنتاجية بين المواطنين: على عكس معظم الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، تتميز النرويج بمعدلات عالية من الإنتاجية ومعدلات منخفضة جداً من البطالة، تجعل هذه الميزة أساس نجاح تجربة النرويج في الرفاهية وليس النفط فقط، ففي نهاية عام 2014 كانت معدلات البطالة في النرويج3.8٪ فقط وهي الأقل بين دول الاتحاد الأوروبي الذي بلغ متوسط البطالة فيه10.2٪، وتفتخر النرويج بالنسبة العالية لمشاركة المرأة في سوق العمل، والتي تبلغ 74٪ وهي أعلى من الولايات المتحدة (57٪) وأعلى من معدل دول الاتحاد الأوروبي (60٪)، وبكل تأكيد أعلى من دول شرق آسيا مثل اليابان التي تعاني من انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل لعوامل اجتماعية. الميزة في رفع نسبة مشاركة المرأة حسب ما يوصي البنك الدولي هي رفع النسبة الكلية للمشتغلين في الاقتصاد، وبالتالي رفع الناتج المحلي ونموه، وتعول عليها الحكومات كثيراً في سبيل رفع الإنتاجية، و حرصت الحكومة النرويجية على إبقاء النسبة المرتفعة لمشاركة المرأة، لعلمها بأنه غالباً ما تؤدي الإيرادات النفطية إلى انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل حسب الدراسات وتجارب الدول الأخرى، فبادرت بسن التشريعات التي تكفل استمرار المرأة في عملها وفي نفس الوقت المحافظة على معدل نمو النمو السكاني التي تعد مرتفعة نسبياً مقارنة ببقية دول الاتحاد الأوروبي، فمعدل الولادات في النرويج هو1.8 طفل لكل امرأة، مقارنة ب 1.4 في ألمانيا و1.2 في البرتغال. من أهم تلك التشريعات فرض الحكومة النرويجية إجازة أمومة مدفوعة لمدة عام كامل، وإجازة مدفوعة للأب لمدة 4 أشهر، كما توفر حضانات للأطفال منذ بلوغهم سنة واحدة وبأسعار منخفضة مناسبة لجميع المواطنين، وتقوم بتوفير ساعات للنشاطات الإضافية للأطفال لما بعد المدرسة، كل ذلك للمحافظة على إنتاجية المواطنين والمواطنات وضمان استمرارهم في سوق العمل، مع الحرص على برامج التدريب على المهارات الحديثة وتطويرهم داخل سوق العمل.

---

[1]: صندوق النرويج السيادي،هل هو الحل السحري؟،المرجع سبق ذكره.

ج_ **إدارة الإيرادات النفطية:** قامت النرويج بعزل الإنفاق الحكومي عن إيرادات الصندوق السيادي تماماً، والإنفاق فقط من أرباح الصندوق الذي تتوزع استثماراته بين أكثر من 9000 شركة حول العالم لضمان عدم المخاطرة.

ثالثا: العوامل التي ساعدت النرويج على تجنب نقمة النفط:

هناك عدة عوامل ساعدت على نجاحالنموذج النرويجي نذكر منها:[1]

- ✓ التركيزمنذالبدايةعلىضرورةالسيطرةالوطنيةعلىكلالقراراتالتيتمساتجاهوزخم عملياتالنفط.
- ✓ توفرإدارةحكوميةعادلةونزيهةوعلىدرجةعاليةمنالكفاءةليسفقطفيقطاعالنفط،و إنمافي جميعالسلطاتالحكوميةبصورةعامة.
- ✓ التمسكبمبدأالتنويعبينالشركاتالعاملةللاستفادةمنتجاربهاوخبراتهاالمختلفة.
- ✓ الاستفادةمنالمنافسةالبناءةبينالشركاتلغرضتحسينشروطالعقودمنجهة،ولتحسينالكفاءة فيعملياتالتشغيلمنالجهةالأخرى.
- ✓ تمهيدالطريقللمساهمةالوطنيةمنقبلالقطاعينالحكوميو الأهليفيعملياتالنفطإمامباشرةمنخلالامتلاكأسهمفيامتيازاتالنفطأوبصورةغيرمباشرةعنطريقتجهيزالخدمات والمعداتلعملياتالنفط.
- ✓ التزامالسلطاتالحكوميةمنذالبدايةبضرورةالتمسكبتوازنمعقولبيندورالشركاتالوطنية منجهةودورالشركاتالدوليةمنالجهةالأخرى.
- ✓ النجاحفيخلقتعاونبناءبينشركاتالنفط،والسلطاتالحكومية.
- ✓ التركيزعلىتحقيقأعلىنسبةممكنةلاستخلاصالنفطمنالمكامن،والنجاحفيمضاعفةنسبة الاستخراجمن % 25 الاكثرمن 45%.
- ✓ التركيزعلىحمايةالبيئةوالسلامةفيكلعملياتالنفط.
- ✓ تحقيقمستوىتقنيعاليللأداءفيقطاعالنفطعنطريقالبحثوالتطويروتطبيقالنتائجفي عملياتالنفطعلىالساحلالقاريالنرويجي.

رابعا: مشاكل صاحبة ارتفاع الإيرادات النفطية في النرويج:

تجربة النرويج لم تمر بدون مشاكل صاحبت ارتفاع الإيرادات النفطية، من ضمنها:[1]

- ارتفاع تكلفة العامل النرويجي مقارنة بغيره من الأوروبيين، مما يزيد من تكلفة المواد المصنعة وبالتالي قد يقلل تنافسية الصادرات النرويجية، فقد ارتفعت التكلفة من حوالي 30 يورو سنة 2000 إلى 54 يورو سنة 2014 في الوقت الذي انخفضت فيه تكلفة العامل في السويد، وألمانيا.
- ارتفاع نسبة تاركي الدراسة بسبب مغريات ارتفاع الراتب.
- ارتفاع نسبة أخذ الإجازات مقارنة ببقية دول أوروبا، مما يسبب قلقا لدى الحكومة من أن ذلك قد يؤدي لانخفاض إنتاجية العامل التي استطاعوا المحافظة عليها طول السنوات السابقة.

---

[1]: فاروقالقاسم :**النرويجكسبتنعمةالنفطوتجنبتنقمته المعالمالمميزةللنهجالنرويجي** ،المرجع سبق ذكره.

[1]: صندوق النرويج السيادي،هل هو الحل السحري؟،المرجع سبق ذكره.

- ارتفاع نسبة المهاجرين للنرويج من الدول القريبة خاصة من السويد التي بدأت الصحف تطلق عليها لقب ''تركيا النرويج''، زادت الهجرة بسبب مغريات ارتفاع الرواتب في النرويج، و أدت تلك الهجرة للضغط على سوق العقارات بالارتفاع، وخاصة في المناطق المنتجة للنفط، كما تسبب الهجرة ضغطاً سكانياً على النرويج حيث عدد السكان 5 ملايين نسمة فقط.
- ظهور مطالبات سياسية بتخفيض نسبة الضرائب المفروضة على الشعب النرويجي خاصةً في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية.

خامسا:سياسات النرويج في تحاشي نقمة النفط

لقد نجح عدد قليل من بلدانالعالمفيتفادي نقمة النفطو من بينهم النرويج،و التييتصفاقتصادهااليومبأداءقويوبعدمعاناتهامنالمشكلاتالعديدةالتيتعانيمنهاالبلدانالمصدرةللمواردالطبيعيةالأخرى،مثلارتفاعمعد لاتالبطالة،وعدمعدالةتوزيعالدخل،وتفشيالفقر،والاعتمادالمبالغفيهعلىقطاعالموارد الطبيعية.

وهذالايعودلوضعهاالقائمقبلثروتهاالنفطيةوإنمالنجاحهافيمنعتسببتدفقإيراداتالنفطعلىمدىأربعةعقودمنأنيحدثالتأثيرالسلبينفسهالذ يأحدثهفيمعظماقتصادياتالدولالأخرىالمصدرةللمواردالطبيعية،وتمكنتمنتحقيقذلكمنخلالسياساتواعيةتمامالمايمكنأنيترتبعلىهذهال طفرةالنفطيةمنأضرارااقتصاديةجسيمة،ومنأبرزهذهالسياسات مايلي:

1_ تحاشي تشريع القوانين المعقدة:

لقدحاولتالنرويجبنجاحكبيرأنتتحاشتشريعالقوانينالطويلةوالمعقدة،ولهذاكانأولتشريعفي 1965 مقصوراعلىالمبادئالأساسية فيإدارةعمليات النفط، وبماأنعملياتالنفطفيبيئةصعبةكبحرالشمالكانتجديدةعلىكلمنالنرويجوصناعةالنفطبصورةعامة،فلقد كانمنالطبيعيأنيتطورتشريعالنفطتدريجيا،لذلكلجأتالسلطاتإلىإصدارأنظمةوتوجيهاتريثماتتبلورحاجةماسةإلىالتشريعبعدأنيتوافرالتفهم مالكافيلدىالسلطاتلمتطلباتإدارةعملياتالنفط.

ولميصدرأولتشريعموسعللنفطإلافيالعام 1985 بعدأنأصدرتالسلطاتسلسلةمنالأنظمةالمؤقتةالتيغطتالحاجةحتىذلكالحين.[1]

ولمتتممراجعةقانون 1985 حتىالعام 1996 حينمابرزتأتالسلطات

ضرورةتعديلالقانونلاستيعابالتغييراتالمهمةالتيحدثتفيبحرالشمالبصورةخاصة.

2_ الوفاق السياسي حول إدارة النفط:

اتبعت النرويج سياسة واضحة المعالم حول إدارة موارد النفط حازت على إجماع سياسي، و تتمثل في الوصايا العشر التي حضت بالاتفاق الجماعي في البرلمان سنة1971 و تتمثل في:[2]

- ✓ يجبضمانالسيطرةالوطنيةعلىاتجاهوزخمكلعملياتالنفطفيالنرويج.
- ✓ يجبتوفيراحتياجاتالبلدللنفطمنالإنتاجالمحلي.
- ✓ يجبأنتخلقفرصجديدةللاستثمارفيالنرويجعلىأساسالنفطالنرويجي.
- ✓ يجبحمايةالبيئةوالصناعاتالمعاصرةمنأيتأثيرسلبيقدينتجعنعملياتالنفط.

---

[1]: فاروقالقاسم،**النموذج النرويجي:إدارة المصادر البترولية**،عالم المعرفة، الكويت،2010،ص 364.

[2]: فاروقالقاسم،**النرويجكسبتنعمةالنفطوتجنبتنقمته المعالمالمميزةللنهجالنرويجي** ،المرجع سبق ذكره.

- ✓ يجبمنعحرقالغازالطبيعي.
- ✓ كقاعدةمبدئيةيجبتوصيلالزيتالخاموالغازالطبيعيإلىارضالنرويجقبلتصديرهماإلى الخارج.
- ✓ علىالدولةأنتقومبتنسيقكلالعملياتالمتعلقةبالنفط،ومنضمنذلكيجبأنتسعىالحكومة لخلقجهازمنسقللنفطيجمعبينالأهدافالوطنيةوالدولية.
- ✓ يجبخلقشركةوطنيةحكوميةتقومبمصالحالدولةالتجاريةفيقطاعالنفطوتمارسالأعمال التشغيليةفيهذاالقطاعبالتعاونالبناءمعالشركاتالوطنيةوالدولية.
- ✓ يجبوضعسياسةملائمةبالنسبةللمناطقغيرالمفتوحةشمالخط 12 شمالاً.
- ✓ لابدمنتعزيزعلاقاتالنرويجالخارجيةلشرحالنهجالنرويجيعلىالمستوىالدولي.

3_ سياسة منح الامتيازات:

لقد حافظت النرويجفيكلمراحل صناعتهاالنفطيةعلىمبدأالتنويعبينالشركاتالمرخصة،و برزت هده السياسة مند بدايةالعملياتفيبحرالشمالفيأواسطالستينيات.

وسبب هدا التنويع هو:[3]

- ✓ تنويعالكفاءاتوالخبراتعنطريقتعدد الشركات.
- ✓ إنالمنافسة الإيجابيةبينالشركات إلى شروط أحسن للبلد كما أدت إلى تحسين مستوى الأداء، و الإتقان في العمليات النفطية.

4_صندوق النفط:

معبدءتدفقإيراداتالنفطوالغازوجهتالنرويجمعظمإيراداتهالتسديدديونهاالخارجية،وباستكمالتسديدهذهالديونرأتالنرويجأنهابحاجةإلىأداةماليةبديلةللمحافظةعلىتوازنأسواقالصرف،وتفاديتموالسيولةالمحليةتفاديالمخاطرالمرضالهولنديماقادهاإلى فكرةإبداعيةرائدةوهي تأسيسصندوقالنفط سنة1990 بموجب قانون خاص، ولم يكن هدف هدا الصندوق زيادةمعدلالعائدعلىالاستثماراتالخارجية، بل كانالسببالرئيسلقيامالصندوقهوإيجادآلية تحققدرجةعاليةمنالتوازنوالاستقرارالاقتصاديفيمواجهةتدفقالنقدالأجنبيمنصادراتالنفطوالغاز.

ويدار صندوق النقط وفق المبادئ الآتية:[1]

- يشملدخلالصندوقكلعائداتالنفطوالربحالمترتبعنالاستثماراتالتييقومبهاالصندوق.
- لايسمحللحكومة بسحبأيأموالمنالصندوقتزيدعنالنقصفيموازنةالدولةغير النفطية.

وكقاعدةعامةاتفقتعليهاالأكثريةمنالسياسيينفيالبلدفيجبأنلايتجاوزالنقصفيالميزانيةتحت الظروفالاعتياديةنسبةتزيدعن 4% منالربحالسنويمنالاستثماراتالتييتولاهاالصندوق.

إضافة للمبادئ السابقة يعمل الصندوق وفق إستراتيجية تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الصندوق منها:[2]

---

[3]: فاروقالقاسم،**النموذج النرويجي:إدارة المصادر البترولية**،المرجع سبق ذكره،ص 366.

[1]: عدنانالجنابي،**الدولةالريعيةوالدكتاتورية**، على الموقع:

[2]:عبد الرحمن محمد السلطان، **كيفحمتالنرويجاقتصادهامنالتأثيراتالسلبيةلقطاعالنفط؟**،العربية ،29 سبتمبر 2015، على الموقع:

- وضعللصندوقتنظيممحكميضمنقيامالصندوقبدوررئيسفيالحدمنقدرةالحكومةعلىزيادةالإنفاقتبعالزيادةالإيراداتالنفطية،و بالتاليحمايةالاقتصادالنرويجيمنالتأثيراتالسلبيةللنموالمبالغفيهفيالإنفاقالحكومي،بحيثأصبحتمعدلاتهذاالإنفاقبسبب القواعدالتيتحكمعلاقةالحكومةمعالصندوقمستقلةعنتذبذباتإيراداتالنفط،فلاتقومالحكومةبإجراءزيادةكبيرةفيهذاالإنفا ق عندماترتفعالإيرادات،كمالاتجدنفسهاأنهامضطرةلتخفيضهعندتراجعهاكماهوحالمعظمالدولالأخربالمصدرةللنفط.
- ألزمالصندوقبأنتكونجميعاستثماراتهخارجالدولالإسكندنافيةماضمنإخراجإيراداتالنفطوالغازمنالاقتصادالمحليعلىشكلاست ثماراتمالية خارجية،وأوجدبالتاليآليةرائعةتضمنتوازنأسعارالصرفتضافإلىدورهفيتحقيقاستقرارمعدلاتالسيولةوالتضخم المحلية،فأصبحتالنرويجغيرمضطرةكغيرهامنالبلدانالمصدرةللنفطإلىتثبيتسعرصرفعملتهاأيضافإناستثمارالصندوقخارجياوفرة نواتاستثمارية خارجيةتحدمندخولالدولةمنافساعلىالفرصالاستثمارية المحليةويحدمنتضخمأسعارالأصولمحليا،مايتيحمجالاأ وسعللقطاعالخاصللعبدورأكبرفيالنشاطالاقتصاديويسهمفيإنجاحجهودتنويعالنشاطالاقتصادي
- وضعتنظيممماليلإدارةإيراداتالنفطوالغازركيزتهالصندوقيتصفبدرجةعاليةمنالشفافية،ماضمنرقابةشديدةعلىهذهالإيرادات وحدمنالفسادالمرتبطبوفرةالمواردوالمبالغةفينموالإنفاقالحكوميالتيتعانيمنهامعظمالدولالمصدرةللنفط، فنموالإنفاقالعام بمايفوققدرةالإدارةالحكومية علىضمانالنزاهةيتسببفياستشراءالفساد،كماأنالحاكميةوالرقابةعلىالمالالعاماليكفلها التنظيمالماليالذييخضعلهاالصندوقيضمندرجةعاليةمنالشفافيةوالمحاسبةالدقيقةلأوجهاستثمارموجوداتهوالذيينعكسفي تحقيقدرجةعاليةمنشفافيةوكفاءةالأداءالحكوميبشكلعام.

5_التعاون الفعال بين السلطاتوالشركاتالعاملة

سعت السلطات النرويجية لبناء سياساتها على أساس التعاون الفعالبينالسلطاتوالشركاتالعاملة، والذيسهلتحقيقهذاالتعاون هوزيادةتفهمالحكومةللمصالحالتجاريةفيقطاعالنفطعنطريق مساهمتهاكمستثمركتفالكتفمعشركاتالنفط . وفيالوقتنفسهفإنالموقفالموضوعيلإدارةالنفطالحكوميةيمكنهامنتشخيصالتحدياتالتقنيةالتيتتطلبتعاونكلالأطرافالمعنية،وعلىهذا الأساستوصلتالصناعةإلىمشاريعمشتركةتشملكثيرامنالشركاتوالسلطاتالحكوميةفيبعضالأحيان،ومنجملةالمشاريعالأخيرةنذكرمشا ريعتتعلقبتحسيناستخلاصالزيت،العملفيالمياهالعميقة،مشاريعالصحةوالسلامةفيالبيئاتالخاصة،مشاريعلتقليل التكلفةفيعملياتالنفطالبحرية،مشاريعلتحسينتقنيةالحفر...الخ.

ويجبأنيشارفيهذاالمجالإلىقاعدةالبيانات (Data Base) التيأسستهاالسلطاتبالتعاونمعبعضالشركاتمنأجلتسهيلتبادلالمعلومات . وينظمالتعاونبينمختلفالأطرافوفقاتفاقياتتحميسريةالمعلوماتللشركاتالمختلفة.[1]

6_الاعتماد على العمالة المحلية:

علىخلافماعليهالحالفيالعديدمنالدولالمصدرةللنفط،لمتفتحالنرويجسوقعملهاللعمالةالأجنبيةالرخيصة،وعوضاعنذلكعمدتإلىوضع سياساتتسهمفيزيادةمساهمةالعمالةالمواطنةفيسوقالعملوبخاصةالإناثبمايضمنإيجادحللمشكلةنقصالعمالة.

/http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2015/09/29

[1]:فاروقالقاسم،**النموذج النرويجي:إدارة المصادر البترولية**،المرجع سبق ذكره، ص371.

وقدنتجعنارتفاعمشاركةالإناثفيسوقالعمل،علاوةعلىماترتبعليهمنارتفاعفيالعرضالمحليمنالعمالة،وبالتاليالحدمنمشكلةنقصالعمالة ،أنهأسهمأيضافيالحدمنالضغطعلىمستوياتالأجوروالتيكانارتفاعهاسيلحقبالغالضرربتنافسيةالقطاعالصناعيويزيدمنتعرضاقتصادالبلادلأعراضالمرضالهولندي.[2]

7-إدماج و ربط قطاع النفط بالقطاعات الأخرى:

وعلىخلافماعليهالوضعفيمعظمالدولالمصدرةللنفطالأخرى،فإنالنرويجنجحتبشكلملفتفيمنعتحولقطاعالنفطإلىقطاعمنعزلعنالقطاعاتالأخرىفيالاقتصاد،وقدحققتذلكمنخلالسياساتاستهدفتفرضاعتمادهذاالقطاعفيتأمينا حتياجاتهعلىالشركاتالمحليةوضماندرجةعاليةمنالارتباطاتالأماميةوالخلفيةلهذاالقطاعبالقطاعاتالأخرىفيالاقتصاد،حيثفرضتالنرويجعلىالشركاتالأجنبيةالعاملةفيقطاعالنفطاعتماداتامامعلىالعمالةالمواطنةومراكزالبحثوالجامعاتالنرويجيةلحلمشكلاتهاالتقنيةالمرتبطةبعملياتالتنقيبوالإنتاج،كماألزمتهابالاعتماد علىالقطاعاتالنرويجيةفيكلمايتعلقبعملياتالتشغيلوالصيانة،ففكتعزلةهذاالقطاعوجعلتدورهفيالاقتصادالنرويجيأكبربكثيرمنمجردكونهقطاعايوفرنقدأجنبيللحكومةكماهوحالهفيالعديدمنالدولالمصدرةللنفط.[1]

8-التخطيطالمركزيالفعال:

يعتمدالنموذجالنرويج على سياسة التخطيطالمركزيالفعالمنقبلسلطاتالنفط،ولعلمنأهمفوائدهذاالتخطيطالمركزيتحسين النتائجعنطريقالتنسيقالجغرافيفبمجردحدوثاكتشافاتكبيرة يتمإنشاء منشآت للإنتاجفيأيطرفمنالبلد، وتسعىالسلطاتالحكوميةإلىاستعمالالطاقةغيرالمستعملةفيهذهالمنشآتلتسهيلالإنتاجمناكتشافاتصغيرةمجاورة،و من أجلتحقيقهذاالهدفلابد للسلطاتمنتخطيطجولاتالتراخيصبصورةتشجععلىاكتشافمصادرنفطمجاورةللمنشآتفيالوقتالمناسب، ومن دون هدا التخطيط قديستحيلضمانإنتاجالمكامنالصغيرنظراإلىالتكلفةالعاليةاللازمةلتطويرهاعلىانفراد.[2]

الخاتمة:

تفادتالنرويجنقمةالمواردليسبسببكونهادولةمتقدمةوضعهامختلفعنالدولالأخرىالغنيةبالنفط، وإنمابفضلسياسات واعيةتمامامالماكانيمكنأنيترتبعلىهذهالثروةالناضبةمنأضرارإقتصاديةطويلةالأمدإنلمتوضعسياساتصارمةتضمنتفاديذلك.

و رغم أن تجربة النرويج من انجح التجارب التي قضت على أعراض المرض الهولندي في اقتصادها إلا انه يمكن للدول المصدرة للمحروقات عامة و الجزائر خاصة الاستفادة من ايجابيات تجربة النرويج و لكن دون تطبيقها بشكل حرفي لأن لكل اقتصاد خصوصياته .

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من تجربة النرويج بالنسبة للجزائر هي:

---

[2]: عبد الرحمن محمد السلطان ،المرجع سبق ذكره،ص2.

[1]: عبد الرحمن محمد السلطان ،المرجع سبق ذكره،ص2.

[2]:فاروقالقاسم،**النموذج النرويجي:إدارة المصادر البترولية**،المرجع سبق ذكره،ص 370.

- استثمارالتدفقاتالماليةللمحروقاتفيتكوينرأسالمالالبشري،
حيثأنالاستثمارفيالمواردالبشريةيؤديإلىزيادةالكفاءةوانتشاراستخداماتالتكنولوجيا،
وتشجيعالابتكاراتويعتبرأحدأهممحدداتالنموالاقتصادي،لأن خلقكوادربشريةيمكن منمواجهةتحدياتالاقتصادالعالمي.
-
- إنالمشكلةالأساسيةالتييطرحهانموذجالمرضالهولنديتتمثلفيأنرواجالصادراتيؤديإلىإرخاءالقيدالخارجي،دونأنيشكلهوفيحد ذاتهعاملتنمية،فالتحسنالكبيرفيشروطالتبادلسمحللدولالمصدرةللمحروقاتبأنتتوفرعلىمواردعاليةمعتبرةلكنالمفارقةتكمنفيأ نإستخدامهذهالمواردأدىإلىتشوهاتخطيرةفيأنظمتهاالإنتاجيةلدرايجبحمايةالأنظمةالإنتاجية من خلال تنويع الاقتصاد بالاهتمام بالقطاعات الحيوية في الاقتصاد ،و التركيز على وضع مخططات طموحة لبناء اقتصاد متكامل ،فرغم كل برامج إعادة الهيكلة و برامج الإنعاش التي شملت هده القطاعات إلا أن النتائج بقيت مخيبة للآمال، لأن هده البرامج لم تكن تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري ،و لاسيما طبيعة الفرد و الإدارة الجزائرية التي قتل الفساد كل بدرة تحاول النمو فيه.
- العملعلىتطويرالقطاعالخاصباعتبارهمنبينعواملتحقيقالنموالاقتصادي،وتعميقالتعاونبينالقطاعينالعاموالخاصمنخلالإقامةم شروعاتمشتركة،وخلقبيئةتنظيميةتشجعالقطاعالخاصعلىالتوسعفياستثماراته، ومن جهة أخرى العمل على دمج هدين القطاعين مع قطاع المحروقات لتكوين بنية مؤسساتية قوية.
- تحسينوعيةوفعاليةالنفقاتالعامةباعتبارهاتلعبدوراًمحورياًفيالاقتصادالجزائري،والحدمندوريةالسياسةالماليةوهذابجعلهابمنأىعنت قلباتأسعارالنفط،واتخاذإجراءاتللمتابعةوالمراقبةالصارمةلصرفالنفقاتالحكومية بمايسمحبزيادةالشفافيةوتجنبهدرالمالالعام.
- منع"الموارد"الإضافيةمنالنفاد الىالإقتصادالمحلي،وقدسمى Cordon ذلكب"حمايةسعرالصرف"،و بالتالي فعدم نفادها يجعل القطاعالمتأخرلايتضررمنمواجهةسعرصرفمرتفع،رغمأننموقطاعالسلعغيرالقابلة للمتاجرةقدتمتالتضحيةبه،وعندمالاتنفقالدولةكلمداخيلقطاعالتصدير فإنها تكونقدخففتمنمشكلالقدرةالإستيعابية.

قائمة المراجع:

اولا: باللغة العربية

1- انيسة بن رمضان ، بلمقدم مصطفى،**الموارد الناضبة و اثرها على النمو الاقتصادي:دراسة حالة البترول في الجزائر**،مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد 15،جوان 2014.

2- محمدبنبوزيان،**تغيرات سعر النفط و الاقتصاد النقدي في الجزائر**،مجلة اداء المؤسسة الجزائرية،العدد 2،2013.

3- عبد القادر دربال و دقيش مختار،**العلة الهولندية:نظرية و فحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986-2006**،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد11، 2011.

4- علي بن قدور، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر**، اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،2013.

5- عبد الرحمن محمد السلطان، **كيفحمتالنرويجاقتصادهامنالتأثيراتالسلبيةلقطاعالنفط؟**،العربية ،29 سبتمبر2015، على الموقع:

/http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2015/09/29

6- صندوق النرويج السيادي،هل هو الحل السحري؟ على الموقع:

7- **https://noufalsharif.wordpress.com/tag**

8- عدنانالجنابي،**الدولةالريعيةوالدكتاتورية**، على الموقع:

9- فاروقالقاسم،**النموذج النرويجي:إدارة المصادر البترولية**،عالم المعرفة، الكويت،2010.

10- فاروقالقاسم،**النرويجكسبتنعمةالنفطوتجنبتنقمته المعالمالمميزةللنهجالنرويجي**

،أوراقورشةالعملفيفيينا المخصصةللجنةالنفطوالطاقةفيمجلسالنوابالعراقي،بالاشتراكبينمنظمةالأوبكومعهدالعراقللطاقة، تشرينالأول2010 .

11- شكوري سيدي مُحَمَّد، ,وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي، اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،2012.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Abdelkader Sid AHME, **: Du Dutch Disease A L' Opep Disease Quelques Considérations Théoriques Autour De L'industrialisation Des Pays Exportateurs De Pétrole** , international journal of development economics, spring 1986, **The pakistan institute Of development economics.**

2- **Corden,M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation" ,Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1984 .**

3- Rowtron R-wells (1983), **"de l'industrialisation" Cambridge Journal of Economics**, Vol 05.

4- R. Gregory**, Some implication of the growth mineral sector** , Australian Journal of the Agricultural Economics , 20 Aout 1976 .

5- https://ar.wikipedia.org/wiki